المعارضة السياسيّة.. والمعارضة البرلمانيّة

مما لاشك فيه أن الحياة بالأساس منظمة ومرسومة أدوارها بدقة إلهية متناهية في جوهرها الطبيعي ومن خلال النظرة لشكلها الواقعي. وهذا التنظيم له منظم هو صاحب القدرة الله سبحانه وتعالى. وما نظمه الله وأوجده كان مقداره بحدود استيعاب العقل الإنساني وفق ما منح من إدراك وتأمل. إذن ما نظمه الله يحتاج إلى راعٍ يراعي هذا التنظيم ويستنبط منه ويحافظ عليه ولو بمقدار معين وفق مؤهلاته وما يدركه ويفهمه ويتمكن منه بما متوفر لديه من إمكانات عقلية وجسدية ومادية وبشرية بحدود معلومة ولفترات محددة.

والراعي لهذا التنظيم يحتاج إلى جهد جمعي مشترك تتفاعل فيه العقول والجهود بما تستنبطه وتستنتجه من أساليب وسبل للوصول وفق سياقات ووسائل بعضها نبيلة، والأخرى غير نبيلة، للغايات والأهداف المرسومة التي وضعت بمستوى تقبل العقول وإمكانات التطبيق المتاحة في فترة معينة.

ستار الوادي

وغالباً ما تكون الغايات والأهداف المرجوة هو توفير أكبر قدر ممكن من الأمان والسعادة للشعوب. ودائماً تكون الجهود الجمعية والتفكير المشترك قوية ومرنة ولها التأثير والمقبولية عكس الجهود الفردية التي غالباً ما تمتاز بالأنانية الشخصية، ولها صفة الاستحواذ والتفرد وتكون في موضع النفور والابتعاد منها حتى لو حازت المقبولية المحدودة سوف تتلاشى بأسرع وقت. ولذلك مشروع الأحزاب هو مشروع تشريعي إلهي وعليه ذكره الله في القرآن المجيد (إن حزب الله هم الغالبون) بمعنى أن الذين يتحزبون لعدالة الله السامية من أجل العدالة نفسها والمساواة بالحقوق والواجبات وعدم التمييز والتعنصر سيكون لهم الحظ الأوفر في إدارة شؤون الناس في بقعة معينة من الأرض ولفترة زمنية قد تطول أو تقصر وهذا يعتمد على مقدار النضج الإنساني ومدى استمراره أو توقفه وحتماً سيكون لهم أنصار وأعوان على طريق نصرة إرادة الخير والكرامة، أما عكس هذا حتماً سيكونون هم الخاسرين. وتأسيساً على ما تمت الإشارة اليه أن موضوعة تأسيس وتشكيل الأحزاب والتجمعات ليست بدعة وإنما هي نضح فكري إنساني وإحساسي موضوعي وعقلاني عالي المسؤولية لتفعيل الفكر والفعل الجمعي المشترك والإحساس المرهف بالشواغر والنواقص التي تعرقل مسيرة مجموعة من الناس يجرى تشخيصها بدقة ووضع الحلول الناجحة لها أي بمعنى إعادة صياغة منظمات الحياة لمجتمع معين وفق حاجياته لغرض أن ينال شعبه السعادة والأمان والكرامة بحدود رقعة جغرافية محددة. وتجرى ترجمة هذا التفكير والإحساس الى رؤية وأفكار ومبادئ تنشر وتبث بين الناس كمعتقدات، الغاية منها الإقناع والتفاعل والاعتناق والتبني وفق منظور المصالح المشتركة وصولاً للأهداف والغايات الجمعية السامية. وعلى هذا الأساس نكون قد أنتجنا حزباً يتحزب للأفكار النبيلة والسامية التي ينبغي لها أن تخدم المشروع الإنساني بكل تطلعاته نحو الرقي والتقدم واحترام الذات بمجالات بناء الإنسان الأخلاقي والإنساني ضمن مسار يواكب تطور فروع العلم والمعرفة بإيمان ومقدار معينين من القناعة المشتركة والمتفاعلة تجعل من الإنسان يتفاعل ويشارك بمشروع بناء الأوطان بجهد جمعي مشترك ومؤثر، انطلاقاً من إيمانه بأن المبادئ والأهداف التي تبناها من خلال حزب معين هي نابعة من إحساس عال باحتياجاته ومعاناته، وجاءت من تفكير راق ومعاناة واقعية ليس فيها تلوث، وبعيدة عن مشروع إشباع الرغبات الذاتية وخالية من الأنا والأطماع الشخصية، وإنما تنهل أفكارها من المشروع الإنساني النقي المفعم بالحب والحق والمساواة ليصب في بحر الأهداف النبيلة والسامية والتي تتجمع فيه نتاجات ما هو من صلب النضح الإنساني الخالص البعيد عن الملوثات الشخصية ومتنزهة عن العقد النفسية المقيتة، والتي تصبح في ما بعد سدوداً خطرة وعالية ومدمرة بطريق الوسائل والسبل التي من المفترض أن يراد لها أن تكون سالكة وسهلة ومفهومة لبلوغ قمم الأهداف الإنسانية التي يجب أن تكون إنسانية بالمفهوم الطبيعي والوضعي المبتكر. لذا يجب أن تكون الأحزاب والتكتلات والتجمعات تنبع وتظهر من رحم المخاض الإنساني بما يحمله من أحلام وآمال ومعاناة وإرهاصات يعانيها الناس حقاً، وان يكون المنقذ والمساعد وليس المعطل والمعرقل واحياناً تكون مبادئ وأفكار بعض الأحزاب تدميرية كما حدث وأحدثه الحزب النازي الألماني في القرن الماضي، أو تكون أفكارا محدودة وليست لها قابلية على الاستمرار والتطور، وتتلاشى في فترة زمنية معينة، كما حدث للأحزاب الأممية والأحزاب القومية وعلى رأسها الحزب الشيوعي الذي انهار بسرعة ذوبان الجليد أمام تطلعات الشعوب والأمم نحو مستقبل أفضل.

والتفكير والاستنباط الحر مفتوحان للجميع وليس عليهما قيود بل مسموح للعقول الإنسانية الحرة والمبدعة بإنتاج منظومة أو حزب أو كتلة معينة بمنظور إنساني يخدم مجتمعه ويتعاون بايجابية حرة مع أفكار الأحزاب الأخرى على البقعة الجغرافية نفسها وبذات الفترة الزمنية لغاية واحدة هي خدمة الشعوب والمحافظة على مصالحها العليا المشروعة. ولا ضير أن تكون دينية لكن بحدود الوسطية المتطورة لا بحدود التشدد والتطرف انطلاقا من فهم قاصر وضيق ومشوه للأفكار والمبادئ الإلهية التي في طبيعتها تمتاز باليسرة والسعة والتسامح ولها قابلية التطور والإبداع وتكون لها القدرة على الانفتاح والتفاعل ولها قابلية الامتداد وليس التمدد بأفق المستقبل والتفاعل معه بقوالب متحركة ومتفائلة وليس بقوالب جامدة ومظلمة. دعونا ننظر إلى ثنائية الخلق ولنأخذ منها العبر والدروس للتعاون والتكامل والعمل المشترك وطريقة المساعدة والمساندة فهي ايجابية بل كل منها مكمل لجزئه الآخر الذي يشكل معه التكامل وبدونها لن يكون هنالك كون وتكوين، والثنائية أوجدها الله بين مكونات المخلوق الواحد الحي كأن يكون إنسانا أو نباتا أو جمادا، والثنائية والاشتراك تبدأ من النواة التي هي الأساس في تكوين كل مخلوق ومهما تكون هذه الثنائية متنافرة أو منجذبة فيها، فكلتا الحالتين ايجابية ومكملة للأخرى، ومنها وعليها ينطلق البناء الجسدي والروحي والتكويني لغرض أن تكتمل دورة الحياة. ولهذا دالة واضحة لنا بأن ليس بالإمكان أن تدار الحياة والمجتمعات بأحادية الفكر والحزب، وإنما يجب أن تكون هنالك ثنائية ونظائر بالأفكار الإنسانية والنتاج الفكري الحر النبيل لا بأفكار عنصرية متطرفة. ومن هذا نفهم بأن التعارض هو جزء من عملية البناء وليس معول هدم، لأن المعارضة بأشكالها المختلفة غالباً ما تكون نسبية وليس مطلقة لانها تحكمها مجموعة مشتركات مع القائم بالأمر في حينها، وهذه المشتركات قد تكون سياسية واقتصادية واجتماعية او دينية تتوحد فيها في بعض الأحيان بنفس النظرة والفهم. وخيار المعارض أمر لابد منه ولا يمكن الاستمرار والإبداع من دونه والتخلي عنه أو التخلص منه ليس بالعمل الديمقراطي من شيء. لأنه يعتبر عامل قوة وتشجيعا للنظير المتقدم والعامل لفترة معينة. ويجب على المعارض في مختلف مجالات الحياة أن تكون له القدرة على فهم أفكار الآخر ويتفاعل معها لا يكون منغلقاً ومستبداً بأفكاره ويؤمن بمبدأ الحوار وقبول الآخر وجوداً وفكراً، وان يمارس دور النقد البناء وليس الهدام. وان تكون له نظرية مستقبلية مفعمة بالتطلع والامل واكثر حيوية لما هو موجود لدى المعارض الآخر ليأخذ بالحياة نحو الصعود والتطور وان يعمل بشفافية واضحة ودقيقة ليتحول الناس وينحازوا إلى صفوفه وفي منظومته وعليه ألا يدخل تحت قبة الجمود والسكون ويبقى يبحث عن الفرصة للاستيلاء على ما يطمح إليه ويحاول القفز على ماهو غير شرعي له. بل يجب أن يتحزب ويعارض بتجرد كامل وانفتاح واسع وان يكون دالة على معارضيه أو منتقديه بالحجة البالغة والعمل المثابر والنزيهة مستبعداً عن الدهاليز المظلمة التي تلوث الفكر والضمير وترفع نسبة الشك والتشكيك والشبهات الى درجة تنعدم فيها الثقة والتعاون المتبادل بين المكونات الحزبية الأخرى، مما يؤدي إلى التصارع والتصادم وتتحول الأفكار والمعتقدات والمبادئ من ذاك النضح الإنساني الراقي البناء لخدمة الإنسان تنجر لتنغمس بالنضح الشيفوني والعنصري والشخصي الذي يقود إلى تدمير المشروع الإنساني المرجو. لذا نرى أن كل النظم الديمقراطية الناجحة في العالم تسير فيها الأحزاب الحاكمة والمعارضة بنفس الطريق وتركب بذات السفينة، ليس فيها من يعمرها، والآخر يثقبها بل الجميع يبني ويعمر وان اختلفت الرؤية! وعليه نتساءل ما هو الفرق بين العمل السياسي والمعارضة السياسية؟ وما هو الفرق بين المعارضة السياسية والمعارضة البرلمانية وما هي المشتركات بين الجميع؟

إن العمل السياسي يبدأ ولا ينتهي ويأخذ طريقين: أحدهما فردي على مستوى إدارة شؤون أصغر مؤسسة في المجتمع ألا وهي العائلة، وآخر جمعي على مستوى إدارة شؤون البلاد والعباد وفق رؤية ومنظور إنساني متطور ومتفائل عن طريق تأسيس وتكوين الأحزاب والتجمعات والمنظمات المختلفة، وأما المعارضة السياسية فلها مدة معينة ومحددة ومن ثم الرجوع إلى العمل المشترك والتعاون مع المكونات الأخرى لغرض البناء والإعمار، واني أرى أن المعارضة السياسية تبدأ من اليوم الأول لانطلاق الحملات الانتخابية حتى يوم إغلاق الصناديق الانتخابية وفرز الأصوات، وإعلان النتائج لإظهار من هو الفائز بثقة الشعب، فعليه أن يتصدر المشهد والمسرح التنفيذي والذي حاز أقل منه عليه أن يتحول من المعارضة السياسية إلى المعارضة البرلمانية،التي تشكل بدورها ثنائية دافعة ومحرضة للحزب الفائز للإبداع والتطور وهذا ما يجري في كل دول العالم، وبطبيعة الحال المعارضة البرلمانية هي: حكومة ظل لها برنامجها وخططها متى فشل الحزب الحاكم ستحل محله بقرار من الإرادة الشعبية وليس بأسلوب الإسقاط السياسي الرخيص. والمعارضة البرلمانية هي: حالة طبيعية ومن نتاج العمل الديمقراطي، والمعارضة البرلمانية هي الجزء الثنائي للحزب الحاكم حتى لو أختلف معه وتقع على عاتق المعارضة البرلمانية ادوار ومهام ضخمة من خلال وجودها تحت قبة البرلمان الممثل الشرعي للشعوب. وهي فاعلة لانها ترفد الحكومة بحزمة تشريعات وقوانين يحتاج لها الناس وبذات الوقت تكون الرقيب والمحاسبة للحكومة وعليه ستؤدي دور الاسناد المباشر وغير المباشر للحكومة بل هي أكثر التصاقاً بالقواعد الشعبية وأبلغ معرفة بهمومها ومعاناتها، لذا يجب عليها نقلها الى الحكومة من خلال قوانين وتشريعات وسياقات عمل ومقترحات ورؤيا لتحولها الحكومة التنفيذية إلى برامج عمل لخدمة الناس. أمام إذا تحولت المعارضة من كونها ايجابية الى معارضة سلبية طامحة ومعطلة ولا تخدم المشروع الإنساني والوطني ستكون النتائج كارثية ومدمرة وهذا ما موجود فعلاً من ممارسات لا تمت إلى العمل الديمقراطي بأي صلة لذا نرى أن المعارضة السياسية مفتوحة على طول الخط وغير خاضعة للدستور أو القوانين واساسا لا تفهم معنى اللعبة الديمقراطية ولا تفرق بين العمل السياسي والمعارضة السياسية وكذلك المعارضة البرلمانية، أو نعيش حالة التباس وغموض بجهل او تعمد وليست لديها الرغبة بالتحول من المعارضة السياسية الى المعارضة البرلمانية لتساهم بمساندة الحكومة لغرض مساعدتها بتقديم الخدمات الأفضل للمواطن بل أحياناً أخذت جانبا مسلحا في كثير من الأحيان لتحقيق مشروعها الذي لم يفز بنسبة كافية ومن الامور غير المألوفة بالعمل الديمقراطي أنه جرى بالعراق إيجاد صيغ وأساليب ذات المعارضة البرلمانية في بودقة حكومة الشراكة الوطنية وأصبحت كل الأحزاب مشاركة بالحكومة من مبدأ التوافق والمحاصصة وهذا ما افقد الحكومة الاندفاع نحو الإمام بل جعلها تميل إلى الركون والسكون بل والتماهل والانجرار خلف خنادق الصراعات السياسية. واعتقد أن الأحزاب الحالية غير قادرة على ممارسة اللعبة الديمقراطية بنجاح وهذا متأت من عدة أمور أهمها:

١. إن الأحزاب الحالية نشأت بفترات سابقة مشحونة بالظلم والقمع وليس فترات ديمقراطية فأثرت فيها الظروف على شكل عقد نفسية وطائفية وخوف وتردد.

٢. قسم من هذه الأحزاب نشأت وتكونت كرد فعل على ماهو مطروح في الساحة في وقتها أي لم تكن المناخات والبيئة السياسية سليمة وآمنة.

٣. إن أغلب أيدلوجياتها ومبادئها طائفية وعرقية وعلى هذا الأساس حملت وثبتت عقداً سياسية محدودة النظرة والتفكير.

٤. مازالت الأحزاب العراقية تفكر بنفس أسلوب التسلط والهيمنة وإلغاء الآخر، وأحيانا إنكار وجوده بل وتكفيره انتقاما من معتقداته ومفاهيمه.

٥. إن القيادات المتصدرة للمشهد السياسي مازالت تعاني من عقد فئوية ومناطقية وعقد سلطوية وشخصية بحب النفوذ والتسلط لا يمكنها التخلص منها بهذه الفترة القصيرة بفعل التراكم الزمني والموروث الاجتماعي.

٦. إن الحرمان والإبعاد التي عانته الأحزاب الحالية في الفترة السابقة جعلها ميالة إلى الاستحواذ على السلطة والسيطرة على الموارد بكل سطوه لتعوّض ما فاتها من منافع مادية وان كانت غير شرعية.

٧. الخوف وانعدام الثقة بين المكونات السياسية جعلاها تلغي كثيرا من ادوار اللعبة الديمقراطية وتمارس سلطة الاستحواذ ومحاولة التفرد.

٨. مازالت نظرية المؤامرة ونظرية المنظمة السرية هي التي تتحكم بأقوال وأفعال السياسيين العراقيين ومازال مفهوم التخوين المتبادل هو السائد وهذه كلها أمراض لا يقبلها المشروع الديمقراطي أن تكون جزءا منه، وان جرى إدخالها عليه سوف تشوه وجهه الحقيقي وتغير مساره الطبيعي.

٩. لن تتمكن الأحزاب الحالية التخلص من عقدة العرفان والجميل للبلدان التي كانت راعية وحاضنة وداعمة لها في الفترات السابقة والساندة لها في الوقت الحاضر حتى لو كلف ذلك مواقف سياسية مصيرية على حساب البلد.

١٠. ازدواجية الشخصية السياسية العراقية بين ما هو سياسي وديني وعدم الفرز الواضح بين ممارسة السياسة كلعبة فن الممكن وممارسة الطقوس الدينية المجردة وخلط غير المتجانس في دورق واحدة.

١١. يضاف إلى كل هذا أن الأرضية العراقية غير مهيأة لإنبات الغرس الديمقراطي كدفعة واحدة دون المرور بمراحل النمو الطبيعية والتدرج وبهذه العجالة أربك المشهد السياسي الديمقراطي في العراق وعليه إذا ما أرادت الأحزاب الموجودة النجاح والسير بالعراق نحو المشروع الديمقراطي، عليها مراجعة وتحديد أفكارها ومبادئها وأهدافها والتخلص مما هو سلبي ومعرقل في أفكارها ومعتقداتها وفهم مرحلة التغيير والتحول بمقدمتها الصحيحة ومعرفة أن التغيير يشمل الإنسان فكراً وسلوكاً وليس التغيير ممارسات وأجندات فوقية وغير واقعية ولا تنبع من ثقافة ديمقراطية متأصلة في روح وثقافة الشعب ووجدان كل قادة الأحزاب السياسية الفاعلة الآن على الساحة العراقية.

كاريكاتير

عادل صبري

مستقبل العراق بعد الانسحاب الأميركي

حسين علي الحمداني

مستقبل العراق بعد الانسحاب الأميركي، بدأت بعض ملامحه تظهر في الساحة السياسية عبر ما بات يعرف بحرب الأقاليم ، ولم يسأل أحداً منا ما الذي يجري ؟ هل هي حمى الأقاليم التي اجتاحت المحافظات ؟ هل ثمة مخاوف تنتاب هؤلاء من انفراد وتفرد لفئة بعينها بحكم العراق بعد رحيل الحَكم الأميركي هذا الحَكم الذي أوجد نوعا من التوازن بين المكونات لدرجة أنه بات محل ثقة الجميع في السنوات الماضية وسيفتقده البعض في الأشهر القادمة؟

لعلنا في الطريق للإجابة على هذه الأسئلة علينا أن نعترف بأن الانسحاب الأميركي من العراق ستكون له تأثيرات كبيرة جدا في التوازنات السياسية في البلد، خاصة وإن البعض من هذه التوازنات أوجدها الاحتلال الأميركي بطريقة أو بأخرى ،وقد تنتهي فترة الشراكة بين مكونات الطيف العراقي ليتجه البلد لرؤية جديدة للحكم قائمة على مبدأ الأغلبية السياسية رغم إنها تحتاج لشيء من التعديلات الدستورية بغية الوصول إليها خاصة ما يتعلق منها بشكل النظام هل هو برلماني أم رئاسي ؟ وهذه النقطة بالذات أثيرت أكثر من مرة في السنوات الماضية على خلفية التقاطعات الكبيرة بين البرلمان والحكومة وما يسببه من تأخير أحياناً كثيرة يكون متعمداً في تعطيل تشريع القوانين من جهة، ومن جهة ثانية وهي الأهم تفرع السلطة التنفيذية بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ومحاولة كل منهم أخذ المزيد من الصلاحيات على حساب الآخر بأية طريقة كانت .

والجانب الثالث المهم جداً هو الخروج من التوافقات والشراكة غير المجدية أو ما يمكن تسميته بالشراكة السلبية ،والأهم من كل هذه هو وجود حكومة ومعارضة كما هو الحال في البلدان الديمقراطية، ويعرف الجميع بأن الديمقراطية ومخرجاتها تمثل معادلة الحكومة والمعارضة وتغييب أيا منهم يعني تغييبا للديمقراطية بشكل أو بآخر .

بالعودة للأسئلة عن حمى الأقاليم التي تصاعدت في العراق مؤخراً،يجب معرفة أسبابها والغاية المتوخاة منها ؟ السبب الرئيس يكمن بقرب موعد الانسحاب الأميركي وهذا يعني ولادة شعور لدى العرب السُنة بأنهم ربما سيتعرضون للتهميش ويعاملون (مواطن درجة ثانية) وهذا ما صرح به رئيس البرلمان العراقي السيد أسامة النجيفي، وبالمقابل ولادة شعور لدى العرب الشيعة بأنهم يشكلون أغلبية ويجب أن يمارسوا دورهم كأغلبية سواء أكانت سياسية أو مذهبية.

هذا الشعور يحتاج لمتنفس لكي يُعبر عنه ، والتعبير جاء من خلال إعلان مجلس محافظة صلاح الدين المحافظة إقليماً إدارياً واقتصادياً،وعندما نتوقف عند هذا المصطلح سنجد بأن كل محافظة من محافظات العراقي تتمتع بهذه الميزة، اللامركزية الإدارية وحتى الاقتصادية متوفرة في جميع المحافظات دون أن تُعلن نفسها إقليماً، وبالتالي فإن الغاية الحقيقية تكمن في التعبير عن المخاوف التي بدأت تنتاب البعض نتيجة استكمال الانسحاب الأميركي وفق الجداول المعلنة.

وهنا علينا أن نسأل مَن سيكون الحَكم في العراق بعد الانسحاب الأميركي؟بالتأكيد سيكون الدستور العراقي هو الفيصل وهذا ما تجلى بوضوح في نية إقامة الأقاليم وهذا الطلب مشروع جدا ومقبول دستورياً ولا يتعارض مع أية مادة دستورية بغض النظر عن التوقيتات التي صدر بها هذا القرار إن كانت مناسبة أو غير مناسبة وتحت أية ذريعة كانت، نقول بأن الطلب مشروع ويحق لأية محافظة أن تقول هذا، والكلمة الفصل ستكون للرأي العام في المحافظة نفسها عبر استفتاء شعبي يخضع لمقاييس ومعايير محددة وفق الدستور العراقي الذي نظم آلية ذلك.

لكن هنا المواطن يسأل هل الأقاليم الآن ضرورة شعبية أم رغبة سياسية؟ وهل نمتلك الرؤية الصحيحة في إدارة الإقليم ونحن فشلنا في إدارة مجالس المحافظات وتنميتها رغم الموازنة الكبيرة والتي عادة ما تعود في نهاية السنة المالية لخزينة الدولة لعدم وجود الكفاءات القادرة على تنفيذ المشاريع؟

بالتأكيد ليست رغبة شعبية، لأن المواطن العراقي أينما كان يتمسك بمجموعة من الثوابت أهمها وحدة العراق أرضاً وشعباً، بدليل بأن الكثير من المحافظات خاصة صلاح الدين والأنبار والموصل وحتى في ديالى صوتوا بالضد من الدستور لتضمينه الفدرالية، وبالتالي فإن هؤلاء المواطنين لن يغيروا آراءهم هذه بالسهولة التي يغير فيها الساسة آراءهم ، لهذا يمكننا القول بأن الدعوة للأقاليم دعوة سياسية صرفة غير قابلة لأن تحصل على التأييد الكافي من قبل الشعب في المحافظات التي تنوي ذلك لأنه لا يمثل سوى رأي السياسيين الذين عبروا بالفعل عن مخاوف تنتابهم من رحيل الحامي الأميركي.

لهذا نجد من الضروري جداً في المرحلة الحالية والتي تمثل أوج المرحلة الانتقالية في العراق أن تكون ثمة قراءة جديدة وجيدة للقوى السياسية العراقية للواقع وأن تردم الفجوة القائمة بينها وبين الشعب،وأيضا مطلوب منها الواقعية في التعامل في ما بينها بعيداً عن التشنج والتصريحات، وأقول ربما تعيد البلد لمرحلة لا نريد الرجوع إليها ولا يريد الشعب العراقي أصلاً استعادة أدواتها وآلياتها لأنها مرفوضة جملة وتفصيلاً ونقصد بها مرحلة التخندق الطائفي حتى إن كانت تحت مسميات جديدة إلا أنها تصب في ذات المنهج الذي تم رفضه سابقاً.